مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 45

البند 10 من جدول الاعمال: حوار تفاعلي مع بعثة تقصي الحقائق حول ليبيا

مداخلة شفهية: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

5 أكتوبر 2020

ألقاها: جيرمي سميث

سيدتي الرئيسة والسادة أعضاء بعثة تقصي الحقائق،

كما أوضح مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أدى عجز نظام العدالة في ليبيا عن العمل بفاعلية إلى انتشار الإفلات من العقاب. هذا بالإضافة إلى الهجمات واسعة النطاق ضد أعضاء السلطة القضائية وترهيبهم. فلا يزال القمع المتفشي لحريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات هو القاعدة في ليبيا – كما يظهر ذلك بوضوح في المضايقات واسعة النطاق والاعتقال التعسفي وقتل المحتجين والصحفيين في طرابلس وبنغازي وسرت والمرج في أغسطس وسبتمبر 2020. كما تتصاعد وتيرة محاكمة المدنيين، خاصة الصحفيين، أمام المحاكم العسكرية. إذ أصدرت محكمة عسكرية في بنغازي مايو الماضي حكما بالسجن 15 عامًا على الصحفي إسماعيل بوزريبة الزوي.

يخضع الليبيون والمهاجرون أيضًا بشكل منهجي للمعاملة السيئة والتعذيب والإساءة الجنسية في أماكن الاحتجاز.

ومن ثم فهذه الآلية بمثابة خطوة أولى حاسمة تجاه إنهاء دورة العنف التي مزقت ليبيا، ونحن نشكر البعثة على تحديثها.

وفي هذا الصدد، نحث البعثة على البدء فورًا في إجراء مشاورات منتظمة مع المجتمع المدني الليبي والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان؛ من أجل ضمان التحقيق مع كل فرد مسئول عن ارتكاب انتهاكات، سواء من الجهات الفاعلة الليبية أو الأجنبية. كما ندعو بعثة تقصي الحقائق إلى التنسيق العاجل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأن ترسل طلبًا رسميًا للسلطات الليبية لضمان الوصول إلى كافة الأراضي الليبية في الشرق والغرب والجنوب.

ونظرًا للجدول الزمني المختصر، بسبب جائحة كوفيد-19، وانتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق في ليبيا، فإننا نحث أعضاء المجلس على إمداد بعثة تقصي الحقائق بالموارد والوقت اللازمين لإجراء تحقيقها بشكل شامل.

شكرًا جزيلاً.